الدّيار
AD-DIYAR
الجمعة 14-11-2008 العدد 7146
12

ورشة عمل عن ممارسة انشطة الاعمال

شطح: قانون الاجراءات الضريبية مهم ويحتاج الى تعديلات طفيفة

وصف وزير المال الدكتور محمد شطح امس مشروع قانون الاجراءات الضريبية الذي اقره مجلس النواب اخيرا بأنه «مهم»، كاشفا انه «يحتاج الى بعض التعديلات الطفيفة»، معلنا ان وزارة المال «ستشهد خلال الأشهر المقبلة ورشة عمل كبيرة للتواصل مع المكلفين وقطاع الاعمال بغية تحقيق اهداف القانون في ترشيد الاجراءات الضريبية وتسهيلها».

واذ توقع شطح، خلال افتتاحه في السراي الحكومي ورشة عمل استشارية عن «ممارسة انشطة الاعمال في لبنان، ان يساعد «التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة اضعاف»، أمل في «ملء الشواغر في الادارات اللبنانية لان كثيراً من الخطوات تحتاج الى وجود قيادات على رأس الادارة للقيام بها».

وناقشت الورشة، التي شارك فيها ممثلون للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ما تضمنه تقرير «ممارسة انشطة الاعمال لسنة ٢٠٠٩» في شأن لبنان.

وكان لبنان تراجع في تقرير ٢٠٠٩ من المركز الثامن والتسعين الى المركز التاسع والتسعين. وهذا التقرير الذي صدر في ايلول الفائت، هو السادس من التقارير السنوية التي يصدرها «برنامج ممارسة انشطة الاعمال» في مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

ويتضمن التقرير تقويماً للتشريعات والانظمة التي تشجع انشطة الأعمال او التي تشكل معوقات لها، ويقدم مؤشرات رقمية وكمية ومقاييس موضوعية لتشريعات الاعمال وانفاذها، ولحماية حقوق الملكية، من خلال مقارنتها في ١٨١ بلدا.

ولاحظ الوزير شطح ان «ثمة تحسنا في مجالات كثيرة، فعلى سبيل المثال ثمة قوانين واجراءات وخطوات ضريبية حاصلة من خلال مشروع قانون الاجراءات الضريبية الذي اقر اخيرا في مجلس النواب والذي يحتاج الى بعض التعديلات الطفيفة، وهذا القانون مهم وخلال الاشهر المقبلة ستشهد وزارة المال ورشة عمل كبيرة ليس لوضع القانون موضع التنفيذ فحسب بل للتواصل مع المكلفين وقطاع الاعمال حتى تحقيق اهداف القانون في ترشيد وتسهيل الاجراءات الضريبية بالطريقة الفضلى».

ثم تحدث رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان ديمبا با، الذي قال ان لبنان «اتخذ خطوات اولية في اتجاه اصلاح مناخ الاعمال فيه، وهو في الطريق الصحيح لاجراء تغييرات تسهل الاجراءات البيروقراطية وتقوّي حماية المستثمرين وتخفض كلفة عمليات الاستيراد والتصدير والوقت الذي تستلزمه، من اجل جعل لبنان جاذباً للمستثمرين المحليين والاجانب».

وشدد على اهمية الاصلاحات في مجالي الجمارك واجراءات تسجيل العقارات، لكنه اشار الى ان «الأساس لكسب ثقة المستثمرين هو توفير اطار قانوني ذي صدقية». واضاف «يمكن لبنان ان يحسّن تصنيفه بالنسبة الى حماية المستثمرين من خلال اصلاح قانون التجارة».

وشدد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) مديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة على ان «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في القطاع الخاص مسألتان تحتلان المرتبة الاولى في سلّم اولويات سياسة الحكومة اللبنانية»، لكنه لاحظ ان «المعوقات الادارية والبيروقراطية المفرطة والاجراءات التنظيمية الكثيرة تبطئ عملية ممارسة أنشطة الاعمال، كما اظهر تقرير ممارسة انشطة الاعمال ٢٠٠٩، الامر الذي يتطلب من لبنان العمل بشكل مستمر على تطوير بيئة العمل وتحفيز الاستثمارات».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"